



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المخصصة
للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد
بوينس آيرس، 4-7 كانون الأول/ديسمبر 2001

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات

أذربيجان: اقتراحات بشأن صوغ اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- 1- تقترح أذربيجان أن تتكون الاتفاقية من أربعة أبواب.
- 2- الباب 1، الأحكام العامة، ينبغي أن يشمل المفاهيم الأساسية المستخدمة في الاتفاقية؛ وأغراض الاتفاقية؛ والمبادئ المتعلقة بمكافحة الفساد؛ والأنشطة المنطوية على الفساد؛ والأشخاص المرتكبين لأعمال الفساد وما يتصل بها من جرائم؛ ونطاق الانطباق الخاص بالفساد؛ والهيئات المشاركة في مكافحة الفساد.
- 3- الباب 2، الوقاية من الفساد، ينبغي أن يعالج المسائل المتعلقة بالقيود المفروضة على الموظفين؛ والإشراف المالي؛ والمسؤولية عن انتهاك لوائح الإشراف المالي؛ والتدابير اللازمة لضمان عدم عمل الأقارب الأقربون معاً؛ والقيود المفروضة على تقديم الهدايا.
- 4- الباب 3، الجرائم ذات الصلة بالفساد والمسؤولية عن ارتكابها، ينبغي أن يعالج المسائل ذات الصلة بالجرائم التي تخلق ظروفاً مفضية إلى الفساد والمسؤولية عن ارتكاب تلك الجرائم؛ والمسؤولية عن مخالفة التدابير الرامية إلى التحري عن موجودات موظفي الهيئات الحكومية وهيئات الحكم الذاتي

المحلية؛ ومسؤولية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عن دفع استحقاقات للموظفين بصورة غير مشروعة؛ ومسؤولية الهيئات والمنشآت والمؤسسات والمنظمات الحكومية عن الأنشطة التجارية غير المشروعة وعن تلقي دخل غير مشروع؛ ومسؤولية مديري الهيئات التنفيذية الحكومية ذات الصلة عن عدم تنفيذ تدابير مكافحة الفساد؛ وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة بالفساد.

5- الباب 4، إزالة آثار الجرائم ذات الصلة بالفساد، ينبغي أن يعالج المسائل المتصلة برد قيمة الممتلكات التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة والخدمات المقدمة على نحو غير مشروع؛ وإتلاف المستندات والأدلة المتعلقة بالجرائم الناتجة عن الفساد؛ والقيود المفروضة على توظيف الأشخاص الذين فصلوا من وظائفهم بسبب الفساد؛ والإجراءات المتعلقة ببدء نفاذ الاتفاقية.

6- وعلاوة على ما تقدم، فإن أذربيجان تعتقد أنه سيكون من المفيد، أثناء وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مراعاة إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية (قرار الجمعية العامة 191/51، المرفق)، وغيره من اتفاقيات الأمم المتحدة؛ وأحكام التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد التي تعتمدها الدول الأعضاء والمقبولة لدى جميع البلدان؛ وأحكام الصكوك الرقابية الدولية الأخرى؛ وغير ذلك من الاقتراحات الرشيده.